

و كنت أؤمن انه لا سبيل إلى تحقيق هذا الإقناع - ولو بقدر ضئيل - إلا بصدور الصحيفة وفتح صفحاتها للجميع ولكل الآراء ، وكنت أعلم أن تنفيذ هذه السياسة في حاجة ماسة إلى نوعية جديدة من الصحفيين ، وهذا ما دفعني إلى استغلال فترة انتظار رد مصر - وقد امتدت إلى ما يقرب من الشهر - للتفكير في خطوط سياسية تحريرية تتبعها الصحيفة لمواجهة مسيرة التأكيد على استقلالها وسعيها للوصول بها إلى مرحلة ليست بالضرورة أن تكون مرحلة الإقناع ، بل يمكن عندها أن نكسب ثقة الكثيرين من المسئولين العرب ، بالدليل المطبوع وليس مجرد كلام يتردد ، وهو ما قد يشجع الباقين منهم على الانضمام إلى قافلة الترحيب بنا .

قد تكون النتائج التي وصلت إليها غير مهيأة لإقناع الكثيرين - وهذا صحيح - ذلك أن الإقناع بها يتطلب اجتياز إختيارات عملية ولهذا كنت أقول للممول دائما إننا في حاجة إلى ما يقرب من العام - وبعد الصدور - للوصول إلى عقول الكثيرين وإقناعهم بأننا جادون فعلا .

ولكن ما هي النتائج التي وصلت إليها بعد هذا التفكير ؟

لقد كان الحكام العرب - وكلهم يضيق بالنقد - يستعملون كلمة « الواقعية » في مهاجمة الصحف التي لا ترضيهم ، أو لا تنهج منهج الإشادة بسياساتهم « عمال على بطل » كما نقول في أمثالنا الشعبية .

ولأن الصحف العربية المهجرة لم تكن تتعامل فعلاً مع « الحقيقة » بل مع من يدفع أكثر ، فإنها كانت تفرج عن رأى وتنجس الرأى الآخر ، مما أعطى الحجة للحكام العرب في اتهم « الصحافة » عامة بأنها ترفض التعامل مع « الواقعية » والتي هي في رأيهم الرأى والرأى الآخر ، وما أكثر ما استخدم هذا الاتهام .

وبالقطع فإن ذلك لم يكن هو واقع تفكيرهم . فهم لا يريدون للرأى الآخر أن يتعامل نفس معاملة رأيهم .

ولكن لا بأس من إيجاد حل يهدم الاتهام من جهة ويمنع توجيهه إلى صحيفةنا الجديدة من جهة أخرى .

ولهذا بداية ، ولكي نقضى على التمسح الزائف بكلمة الواقعية ، فلا بد من أن تكون سياسة الصحيفة الجديدة ملتزمة بعرض كل الآراء وأن لا ينشر رأى مسبق على آخر ، بل يراعى أن يتم الشر لكل الأطراف في ذات العدد .

وإذا تعذر جمع كل الآراء بسهولة وفي الوقت المناسب ؟

الحل في هذا تأجيل عرض جانب من جوانب الموضوع ، والذي يتطلب عرضاً لوجهات نظر متعددة حتى تكتمل عناصر الواقعية ويصبح التمسح بها غير وارد .. أو غير ممكن .